مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (١٠) العدد (٧) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (7) 2026

نقد "أمارتيا سن" لنظرية "رولز" في العدالة: نحو مقاربة واقعية نسبية

*** أ.د.غسان علاء الدين**

**** بيداء غسان بارود**

(تاريخ الإيداع ١١/٢٣ /٢٠٢٥. قُبِل للنشر في ٣/٣٠ /٢٠٢٦)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة النقد الذي وجّهه "أمارتيا سن" لنظرية "جون رولز" في العدالة، وتحليل الأسس الفلسفية والمنهجية التي يستند إليها هذا النقد، من خلال إبراز التحوّل من التصور المعياري المطلق القائم على المؤسسات والقواعد إلى مقاربة واقعية نسبية تركّز على الظروف الاجتماعية الفعلية والخيارات المتاحة أمام الأفراد والجماعات، ومن أهم النتائج: أبرز نقد "أمارتيا سن" للنظريات المثالية مثل نظرية "رولز"، محدودية النماذج المعيارية المطلقة في التعامل مع قضايا العدالة الواقعية، مما استدعى تطوير منهج بديل أكثر ارتباطاً بالتجربة الإنسانية وشكلت مقاربة القدرات التي طرحها "سن" تحولًا جذرياً في مفهوم العدالة، إذ ركّزت على ما يستطيع الأفراد فعله وتحقيقه فعلًا، بدلًا من الاكتفاء بتوزيع الموارد أو الحقوق الشكلية.

الكلمات المفتاحية: أمارتيا سن، نظرية رولز، العدالة.

* أستاذ دكتور – قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية – سوريا.

* طالبة دكتوراة – قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية – سوريا.

الإيميل: baidaa.baroud@latakia-univ.edu.sy

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (١٠) العدد (٧) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (7) 2026

"Amartya Sen's" Critique of Rawls's Theory of Justice: Towards a Relativistic Realist Approach

*** Dr. Ghassan Ala'a addein**
**** Baidaa Ghassan Baroud**

(Received 23/11 /2025. 30 /3/2026)

□ ABSTRACT□

This research aims to uncover the nature of "Amartya Sen's" critique of John Rawls's theory of justice and to analyze the philosophical and methodological foundations upon which this critique rests. It highlights the shift from an absolute, normative conception based on institutions and rules to a more pragmatic, relative approach that focuses on actual social conditions and the choices available to individuals and groups, Among the most important findings: "Amartya Sen's" critique of idealist theories, such as "Rawls's", underscores the limitations of absolute, normative models in addressing real-world justice issues. This necessitates the development of an alternative approach more closely linked to human experience, Sen's capabilities approach represents a radical shift in the concept of justice, focusing on what individuals can actually do and achieve, rather than merely distributing resources or formal rights.

Keywords: Amartya Sen, Rawlsian Theory, Justice.

* Professor - Department of Philosophy - Faculty of Arts and Humanities - University of Latakia - Syria.

** PhD student - Department of Philosophy - Faculty of Arts and Humanities - University of Latakia - Syria.

E.mail: baidaa.baroud@latakia-univ.edu.sy

١ – المقدمة:

تُعَدُّ العدالة إحدى القضايا المركزية في الفلسفة السياسية المعاصرة، وقد حظيت باهتمام بالغ من قِبَل الفلاسفة والمنظّرين الاجتماعيين نظراً لارتباطها المباشر بمسائل الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.

ومن أبرز الإسهامات التي شكّلت منعطفاً في هذا الحقل ما قدّمه "جون رولز" في كتابه "نظرية في العدالة" (1971)، حيث طرح تصوراً مؤسسياً قائماً على مبادئ تعاقدية تهدف إلى صياغة إطار معياري كوني يحدد أسس المجتمع العادل، وقد اعتُبرت أطروحته حينها محاولة رائدة لإحياء تقاليد العقد الاجتماعي بصيغة حديثة تستند إلى العقلانية والإجماع الافتراضي.

غير أنّ هذا التصور لم يَسلم من النقد، إذ رأى "أمارتيا سن" أنّ مقاربة "رولز" تعاني من نزعة ميتافيزيقية ومثالية تجعلها بعيدة عن الواقع المعيش للمجتمعات، لأنها تركّز على تصميم المؤسسات العادلة أكثر مما تهتم بتقييم أوضاع الناس الفعلية، وبخلاف المسار "ما فوقي" أو المطلق الذي سلكه "رولز"، يقترح "سن" مساراً نسبياً وعمليًا، يقوم على مقارنة البدائل الممكنة في الواقع الاجتماعي، ويعتمد على أدوات الخيار الاجتماعي لتقدير العدالة بما يتناسب مع ظروف المجتمعات وتبايناتها.

تتجلى أهمية هذا النقد في كونه لا يرفض فكرة العدالة عند "رولز" جملة وتفصيلًا، بل يسعى إلى إعادة توجيه النقاش من الانشغال بالنماذج المثالية إلى معالجة مظاهر الظلم وعدم المساواة القائمة بالفعل، وبهذا يتحول النقاش من سؤال "ما هو المجتمع العادل المثالي؟" إلى سؤال "أي الخيارات المتاحة تجعل المجتمع أقل ظلماً وأكثر عدالةً؟".

ومن هنا تنبع القيمة المضافة لمقاربة "سن"، التي تفتح المجال أمام رؤية أكثر ديناميكية للعدالة، تنسجم مع تعقيدات الواقع الإنساني وتنوع تجارب الشعوب، وبناءً على ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل نقد "أمارتيا سن" لنظرية "رولز" في العدالة، مبرزاً مرتكزاته الفكرية وأبعاده المنهجية، مع التركيز على التحول من العدالة بوصفها بناءً مؤسساتياً مطلقاً إلى العدالة بوصفها مقاربة واقعية نسبية تستند إلى الخيار الاجتماعي.

٢ – إشكالية البحث:

تُثير نظرية العدالة عند "جون رولز" جدلًا واسعاً في الفكر الفلسفي والسياسي المعاصر، لكونها سعت إلى تأسيس نموذج معياري يقوم على مبادئ عامة يُفترض أن تحكم المؤسسات العادلة، غير أنّ هذا التصور، برغم أهميته، عُرضة لانتقادات حادة من قِبَل "أمارتيا سن" الذي اعتبره مثالياً ومنفصلًا عن الواقع الفعلي للمجتمعات، حيث ركّز على البنية المؤسسية والقواعد التجريدية أكثر من اهتمامه بحياة الأفراد وظروفهم الملموسة.

من هنا برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في مقاربة العدالة، لا بوصفها نموذجاً فوقياً ثابتاً، بل باعتبارها عملية نسبية تتعلق بالخيارات الاجتماعية المتاحة والقدرة على تقليص مظاهر الظلم.

وتكمن إشكالية البحث في أنّنا أمام رؤيتين متمايزتين: الأولى مثالية تعاقدية كما عند "رولز"، والثانية واقعية عملية كما عند "سن"، وهذا يفتح باب التساؤل حول ما إذا كان نقد "أمارتيا سن" يُعد تجاوزاً لنظرية "رولز" أم تطويراً لها، وكيف يمكن لمفهوم "العدالة النسبية" أن يشكل بديلًا عن "العدالة المطلقة" في بناء المجتمعات العادلة.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يُمثل نقد ""أمارتيا سن" لنظرية "جون رولز" في العدالة انتقالًا من نموذج معياري مثالي إلى مقاربة واقعية نسبية تُركز على الخيارات الاجتماعية والظروف الفعلية للمجتمعات؟

٣- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من موقعه في قلب النقاش الفلسفي والسياسي المعاصر حول العدالة، إذ يسعى إلى الإضاءة على الفجوة القائمة بين التصورات المعيارية المثالية التي قدّمها "جون رولز" وبين المقاربات الواقعية العملية التي طوّرها "أمارتيا سن"، فالعدالة ليست مجرد مفهوم نظري أو نموذج افتراضي، بل هي قضية ترتبط مباشرة بظروف الناس المعيشية وبكيفية معالجة التفاوتات والظلم القائم في المجتمعات.

ومن خلال تحليل النقد الذي وجّهه "سن" لـ "رولز"، يُبرز البحث الحاجة إلى تجاوز الطابع الميتافيزيقي الذي ميّز النظرية التعاقدية، والانفتاح على مقاربة أكثر ارتباطاً بالواقع تقوم على الخيار الاجتماعي والمقارنة النسبية بين البدائل الممكنة، كما تزداد أهمية هذا الموضوع من حيث إسهامه في إثراء الفكر الفلسفي والسياسي المعاصر، إذ يقدّم إطاراً يساعد على ربط النظرية بالممارسة، ويمنح النقاش حول العدالة بعداً عملياً يتيح فهم التحديات الحقيقية التي تواجه المجتمعات المتنوعة في سعيها إلى تقليص مظاهر الظلم وتعزيز الإنصاف.

٤- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة النقد الذي وجّهه "أمارتيا سن" لنظرية "جون رولز" في العدالة، وتحليل الأسس الفلسفية والمنهجية التي يستند إليها هذا النقد، من خلال إبراز التحوّل من التصور المعياري المطلق القائم على المؤسسات والقواعد إلى مقاربة واقعية نسبية تركّز على الظروف الاجتماعية الفعلية والخيارات المتاحة أمام الأفراد والجماعات.

كما يسعى البحث إلى توضيح مدى إسهام رؤية "سن" في تطوير مفهوم العدالة بما يجعلها أكثر التصاقاً بالواقع وأقدر على مواجهة التحديات العملية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة.

٥- منهج البحث:

نظراً للطبيعة الفلسفية لموضوع البحث فإنه يعتمد المنهج التحليلي – الوصفي من خلال تتبّع المفاهيم الأساسية في نظرية "جون رولز" للعدالة، وتحليل مقوماتها المعيارية والمؤسساتية، ثم عرض النقد الذي وجّهه "أمارتيا سن" لهذه النظرية على ضوء مشروعه الفكري القائم على الخيار الاجتماعي.

كما يوظف البحث المنهج المقارن للموازنة بين الرؤيتين: رؤية "رولز" المثالية التعاقدية ورؤية "سن" الواقعية النسبية، بغية الكشف عن أوجه الاختلاف والاتفاق، وإبراز ما يمثله نقد "سن" من تجاوز أو تطوير للفكر العدالي المعاصر، ويستند البحث كذلك إلى قراءة نقدية للنصوص الأصلية والمراجع الثانوية ذات الصلة، بما يسمح بفهم أعمق للتحولات المنهجية التي تقترحها مقاربة "سن" في مقابل نظرية "رولز".

المبحث الأول: الأسس الفلسفية لنظرية "جون رولز" في العدالة:

تُعَدّ نظرية "جون رولز" في العدالة إحدى أبرز الإسهامات الفلسفية والسياسية في القرن العشرين، وقد مثّلت محاولة جادة لإعادة صياغة تقاليد العقد الاجتماعي في إطار جديد يتلاءم مع قيم الديمقراطية الليبرالية الحديثة، ففي كتابه "نظرية في العدالة" (1971)، لم يكتف "رولز" بطرح رؤية معيارية حول العدالة، بل قدّم

منظومة فكرية متكاملة تسعى إلى تأسيس مبادئ عامة يمكن من خلالها تقييم المؤسسات والسياسات الاجتماعية، بما يضمن تحقيق توازن بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية (Rawls, 2001).

ويرتكز مشروع "رولز" على فكرة مركزية هي "العدالة كإنصاف"، وهو مفهوم يقوم على افتراض أن الأفراد العقلانيين إذا وُضعوا في وضع أصلي محايد، تحت ما أسماه "حجاب الجهل"، فإنهم سيختارون مبادئ عدالة خالية من أي تحيزات شخصية أو طبقية، يعني ذلك أن هؤلاء الأفراد لا يعرفون مسبقاً مركزهم الاجتماعي أو وضعهم الاقتصادي أو مواهبهم الطبيعية، الأمر الذي يجعل اختيارهم للمبادئ نابعًا من الحرص على حماية مصالح الجميع، لا سيما الفئات الأضعف (Rawls, 1999) وبهذا يحاول "رولز" تجنب الانحيازات التي عادةً ما تُشوّه النقاشات حول العدالة في الواقع المعيش.

تتحدد العدالة في نظر "رولز" بمبدأين أساسيين: الأول هو مبدأ المساواة في الحريات الأساسية، والذي يمنح جميع الأفراد حقوقاً متساوية لا يمكن التنازل عنها مثل حرية التعبير والضمير والمعتقد، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ المساواة العادلة في الفرص، الذي يتفرع عنه "مبدأ الفرق"، وينص على أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية لا تكون عادلة إلا إذا أسهمت في تحسين أوضاع الأقل حظاً في المجتمع.

يُظهر هذان المبدآن محاولة "رولز" الجمع بين النزعة الليبرالية التي تركز على الحريات الفردية، والبعد الاجتماعي الذي يعترف بضرورة معالجة الفوارق البنيوية بين الأفراد (Sen, 2009).

من الناحية الفلسفية فإن نظرية "رولز" تحمل بعداً كانطياً واضحاً، فهي تتأسس على احترام الكرامة الإنسانية والعقلانية الفردية، وتفترض أن الأفراد كائنات عقلانية قادرة على اتخاذ قرارات عادلة إذا ما جُرّدوا من مصالحهم الخاصة، كما أنّها ترتبط بجذور تقليد العقد الاجتماعي لدى "هوبز" و"لوك وروسو"، لكنها تختلف عنهم في كونها لا تبحث عن شرعية الدولة أو السلطة، بل عن المبادئ التي يجب أن توجه تصميم المؤسسات لتحقيق العدالة (مربوط، ٢٠٢٥).

أما من الناحية المنهجية، فإن نظرية "رولز" ذات طبيعة معيارية ومؤسساتية، فهي لا تسعى إلى وصف الواقع الاجتماعي كما هو، بل إلى وضع معايير مثالية يُفترض أن تسترشد بها المجتمعات في تنظيم بنيتها الدستورية والسياسية؛ فالعدالة عنده ليست مسألة عملية متغيرة تخضع لاعتبارات آنية، بل هي إطار معياري ثابت يقاس على أساسه مدى عدالة المؤسسات، وهذا ما جعل النظرية تحظى بانتشار واسع في الفلسفة السياسية الغربية، لأنها قدّمت نموذجاً متماسكاً يجمع بين الدقة الفلسفية وإمكانية التوظيف في المجال القانوني والسياسي (حابا، ٢٠٢٤).

غير أنّ هذا الطابع المعياري والميتافيزيقي حمل في طياته إشكاليات عدة، إذ ركّز "رولز" بشكل أساسي على البنية المؤسسية والقواعد العامة، وأغفل – إلى حد كبير – الأوضاع الفعلية التي يعيشها الأفراد في ظل تفاوتاتهم الاقتصادية والاجتماعية (الطويل، ٢٠١١)، وهنا بالذات برزت الانتقادات التي وجهها "أمارتيا سن" وغيره من المفكرين، حيث اعتبروا أن النظرية الرولزية، على الرغم من قوتها المفاهيمية، تظل بعيدة عن معالجة المظالم الواقعية التي يعانيها الناس في حياتهم اليومية.

من هذا المنطلق، انفتح النقاش على ضرورة تطوير مقاربة أكثر التصاقًا بالواقع، وهو ما سيُعنى به البحث في المباحث اللاحقة.

المبحث الثاني: ملامح المشروع الفكري لـ "أمارتيا سن":

يحتل "أمارتيا سن" مكانة فريدة في الفكر المعاصر، حيث جمع بين أدوات التحليل الاقتصادي ورؤية فلسفية أخلاقية عميقة جعلت من مشروعه إطاراً جديداً للتفكير في قضايا العدالة والتنمية الإنسانية، فهو لم يتعامل مع الاقتصاد بوصفه علماً تقنياً محضاً معنياً بالأرقام والمؤشرات الكمية، بل اعتبره علماً اجتماعياً وأخلاقياً يتصل مباشرة بحياة الناس ومعاناتهم اليومية.

وقد كان لتجربته الشخصية مع المجاعة البنغالية في أربعينيات القرن العشرين أثر بالغ على تكوين وعيه الفكري؛ إذ قاده هذا الحدث إلى إدراك أنّ مشكلة المجاعة ليست ناتجة فقط عن ندرة الغذاء، بل عن سوء توزيع الموارد وغياب العدالة في تمكين الأفراد من الحصول عليها (Sen, 1970؛ Sen, 1999).

في هذا السياق أيضاً تبلور اهتمام "سن" بمسألة الخيار الاجتماعي التي طورها في ضوء أعمال "كينيث أرو" وغيره من منظري الاقتصاد الرفاهي؛ فالخيار الاجتماعي عنده لا يقتصر على القرارات الاقتصادية، بل يشمل كل أشكال السياسات العامة التي تمس حياة الناس، من توزيع الدخل إلى الرعاية الصحية والتعليم، وقد سعى إلى صياغة أدوات منهجية تسمح بتقييم هذه الخيارات على أساس ما تحققه من تحسين ملموس في أوضاع الأفراد، لا على أساس مدى اتساقها مع نموذج مثالي متعالٍ عن الواقع (Brown, 2010) ومن هنا جاء نقده المباشر للتصورات الفلسفية التي تكتفي ببناء صروح نظرية دون أن تقدم حلولًا عملية قابلة للتطبيق.

من أبرز إسهاماته النظرية ما عُرف بـ "منهج القدرات"، الذي قدّمه في مواجهة المقاربات التقليدية التي كانت تقيس العدالة أو التنمية بمؤشرات الدخل والثروة، فالقدرات في نظر "سن" تمثل الإمكانات الفعلية التي يمتلكها الفرد من أجل تحقيق ما يعتبره حياة كريمة وذات قيمة، فالإنسان الفقير قد يكون لديه الحق القانوني في التعليم، لكنه يفتقر إلى الوسائل الواقعية للوصول إلى المدرسة أو الاستفادة منها، وبالتالي فإن العدالة لا تتحقق بمجرد النص على الحقوق، بل بتمكين الأفراد فعلياً من ممارسة هذه الحقوق. وهكذا يصبح محور الاهتمام هو ما يستطيع الناس فعله فعلاً لا ما يُمنح لهم من حقوق شكلية (سري، ٢٠٢٢).

إلى جانب ذلك، يتميز مشروع "سن" برفضه الصريح للنزعة المطلقة في تعريف العدالة، فهو يرى أن البحث عن "النموذج الكامل للعدالة" أشبه بمطاردة وهمية لأن المجتمعات البشرية متغيرة ومعقدة، ولأن العدالة ذاتها مفهوم نسبي يتحدد بالسياقات المختلفة (نسيبة، ٢٠٢٢).

من هنا جاءت دعوته إلى مقاربة مقارنة للعدالة تقوم على المفاضلة بين أوضاع وبدائل متعددة بحيث يكون الهدف تقليل الظلم وتحسين ظروف الناس، لا بلوغ حالة مثالية لا وجود لها في الواقع، وهذا التوجه يعكس طابعه العملي والبراغماتي، حيث يركز على النتائج الملموسة أكثر من انشغاله بالبنى المعيارية المجردة.

إنّ أهمية فكر "سن" لا تقتصر على الحقل الأكاديمي، بل تتجلى أيضاً في مساهماته العملية في مجال السياسات العامة، فقد أسهم في تطوير مؤشر التنمية البشرية (HDI) ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مؤشر يجمع بين الدخل والتعليم والصحة لقياس رفاهية الشعوب بدلاً من الاعتماد على الناتج القومي وحده، وبهذا قدّم بديلًا عملياً وملموساً عن المقاربات الاقتصادية التقليدية، مؤكداً أنّ التنمية الحقيقية تُقاس بمدى اتساع خيارات الأفراد وإمكاناتهم الفعلية للعيش الكريم (حابا، ٢٠٢٤).

خلاصة القول، إن المشروع الفكري لـ "أمارتيا سن" يتميز بثلاث سمات أساسية: أولها الربط بين الفلسفة والأخلاق والاقتصاد في مقاربة واحدة تسعى إلى جعل العدالة مفهوماً حياً متجذراً في الواقع الاجتماعي، وثانيها التركيز على القدرات والخيارات الفعلية للأفراد بدلاً من الاكتفاء بالمؤسسات أو المؤشرات الاقتصادية، وثالثها المنهج المقارن النسبي الذي يرفض السعي وراء العدالة المطلقة لصالح تحسين مستمر للأوضاع الواقعية.

من هذه السمات مجتمعة ينطلق نقده لـ "جون رولز" الذي وإن اعترف بإسهاماته، إلا أنه اعتبرها عاجزة عن الاستجابة للتحديات الملموسة التي تواجه المجتمعات البشرية المعاصرة.

المبحث الثالث: نقد "أمارتيا سن" لـ "نظرية رولز":

يُعدّ "أمارتيا سن" من أبرز النقّاد المعاصرين لنظرية "جون رولز" في العدالة، إذ لم يكتفِ بالتعليق على تفاصيلها الجزئية، بل وجّه إليها نقداً جذرياً انطلق من خلفيته الفكرية في الاقتصاد والفلسفة السياسية، ومن اهتمامه العميق بالعدالة في أبعادها العملية والمعيشية.

يقوم نقد "سن" على رؤية ترى أن نظرية "رولز" رغم أهميتها الفلسفية والتاريخية، بقيت أسيرة التصورات المعيارية المجردة، وعاجزة عن التعامل مع التحديات الواقعية التي تواجه المجتمعات.

أول ما يثيره "سن" هو إشكالية المنظور الما فوقي الذي تبناه "رولز"، والذي يفترض بناء نظرية للعدالة انطلاقًا من وضع أصلي افتراضي يتمتع فيه الأفراد بقدرة عقلانية متساوية ويجهلون مواقعهم الاجتماعية الحقيقية.

ويرى "سن" أن هذا الافتراض، وإن كان مفيداً من الناحية النظرية، فإنه يظل بعيداً عن الواقع المعاش، حيث لا يتمتع الأفراد بقدرات متساوية ولا ينطلقون من شروط متماثلة، لذلك يقترح "سن" اعتماد المسار النسبي في التفكير بالعدالة، أي مقارنتها بين أوضاع فعلية مختلفة، لا الاكتفاء برسم صورة مثالية لنظام عادل كامل (Sen, 1992).

كما يركّز نقد "سن" على الطابع المؤسساتي المفرط عند "رولز"، إذ جعل العدالة رهينة لمجموعة من القواعد والمؤسسات التي تنظّم توزيع المنافع والموارد، بينما يرى "سن" أن العدالة لا تتحقق بمجرد وجود مؤسسات عادلة من الناحية النظرية، بل بمدى انعكاسها فعلياً على حياة الأفراد، وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة، فالعدالة من هذا المنظور، لا تُقاس بمدى اتساق القواعد مع نموذج معياري، بل بمدى تحسينها لقدرات الناس وإتاحة الفرص الحقيقية أمامهم لاختيار مسارات حياتهم بحرية وكرامة (Brown, 2010).

ومن هنا يطرح "سن" مفهوم القدرات (Capabilities) بديلاً عن المساواة الشكلية في الموارد أو الحريات، فالتركيز على القدرات يسمح بفهم العدالة في ضوء إمكانات الأفراد الفعلية على تحقيق ما يعتبرونه حياة ذات قيمة، وهذا ما يغيب عن نظرية "رولز" التي تفترض وجود مجموعة من "الخيرات الأولية" المشتركة للجميع، دون الانتباه إلى أن الأفراد يختلفون في قدرتهم على تحويل هذه الخيرات إلى حياة محققة لذواتهم (مبشور، ٢٠٢٣).

كذلك ينتقد "سن" النزعة الانغلاقية في نظرية "رولز"، حيث ينحصر إطارها في المجتمع القُطري ولا يمتد إلى العدالة العالمية، في حين يرى "سن" أن التفاوتات الأكثر خطورة اليوم تتجاوز حدود الدولة، وتتصل بالفقر، والتهميش، وانعدام التنمية في دول الجنوب، بالتالي فإن أي نظرية للعدالة ينبغي أن تنفتح على البعد الكوني، وأن تتعامل مع قضايا مثل حقوق الإنسان، والتوزيع الدولي للموارد، واللامساواة العالمية (Sen, 2017).

ويُبرز نقد "سن" أيضاً محدودية الاعتماد على العقد الاجتماعي بوصفه الأساس الوحيد لتصور العدالة، إذ يربط "رولز" مشروعية العدالة بالاتفاق المبدئي بين أفراد عقلانيين، لكن "سن" يذهب أبعد من ذلك، مقترحًا مقاربة تقوم على نظرية الخيار الاجتماعي التي تعطي الأولوية لإمكانات الأفراد في اتخاذ قراراتهم ضمن شروط واقعية، مع مراعاة التعددية الثقافية والاجتماعية (حابا، ٢٠٢٤).

بناءً على ذلك، يمكن القول إن نقد "أمارتيا سن" لـ "رولز" ليس مجرد اعتراض على التفاصيل، بل هو مشروع بديل يهدف إلى تحويل النقاش حول العدالة من بعده المثالي المؤسسي إلى بعده العملي الواقعي، فبينما يظل "رولز" رمزاً للبحث الفلسفي المعياري عن العدالة المثالية، يضع "سن" العدالة في قلب التجربة الإنسانية الملموسة، محاولًا ربطها بقضايا التنمية، والحريات، والمساواة، والكرامة الإنسانية.

المبحث الرابع: نحو مقاربة واقعية نسبية للعدالة:

أولاً: العدالة من منظور الخيار الاجتماعي:

تركّز المقاربة الواقعية التي يقدمها "أمارتيا سن" على إعادة تعريف العدالة بوصفها عملية ديناميكية مرتبطة بالواقع المعيشي للأفراد، لا مجرد إطار معياري نظري، فبدلاً من السعي نحو صياغة نموذج مثالي للمجتمع العادل كما تفعل نظرية "جون رولز"، ينطلق "سن" من دراسة البدائل المتاحة في الواقع وتحليل نتائج السياسات والمؤسسات على حياة الناس الفعلية، ويعني ذلك أن العدالة تتعلق بالقدرة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وتقليص مظاهر الظلم وعدم المساواة قدر الإمكان، مع الأخذ في الاعتبار التفاوتات المتعددة التي تميز كل مجتمع (Sen, 2017).

ويعدُّ خيار "سن" الاجتماعي أداة مركزية في هذا الإطار، إذ يتيح تقييم السياسات والقرارات على أساس النتائج الملموسة التي تحققها في حياة الناس، لا على أساس توافقها مع نموذج نظري مسبق، فالمقارنة بين البدائل الممكنة تساعد على تحديد أيها يؤدي إلى تعزيز القدرة الفعلية للأفراد على ممارسة حقوقهم وتحقيق مصالحهم، وهو ما يضفي على مفهوم العدالة طابعاً عملياً قائماً على الفعل والنتائج (حابا، ٢٠٢٤).

كما أن هذا التحول يعكس وعياً عميقاً بتعقيد المجتمعات البشرية وتباين إمكاناتها، إذ إن العدالة لا يمكن تطبيقها بطريقة واحدة على جميع السياقات، فالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجعل من الضروري البحث عن حلول عملية تراعي خصوصيات كل مجتمع، بحيث يكون الهدف النهائي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنصاف وتحسين جودة الحياة، بدل الاقتصار على المبادئ النظرية المجردة التي قد تبقى حبيسة الصيغ المثالية (Robeyns, 2005).

باختصار، ينقل مفهوم الخيار الاجتماعي العدالة من مستوى المعيار النظري الجامد إلى مستوى التقييم العملي والمقارن للخيارات والنتائج، مما يجعلها أداة فاعلة لمعالجة المشاكل الملموسة التي تواجه الأفراد في حياتهم اليومية، ويؤسس لعدالة نسبية مرنة تتكيف مع الظروف الواقعية وتراعي الفوارق بين المجتمعات.

ثانياً: القدرات كمعيار للعدالة:

في إطار المقاربة الواقعية لـ "أمارتيا سن"، يصبح معيار العدالة مرتبطاً بمدى تمكين الأفراد من استغلال قدراتهم الفعلية وليس بمجرد توزيع الموارد أو الحقوق بشكل متساوٍ على الورق، فالنظرية التقليدية التي تركز على المساواة الشكلية أو توزيع "الخيرات الأولية" كما يفعل "رولز"، قد تتجاهل حقيقة أن الأفراد يختلفون في إمكاناتهم وقدرتهم على تحويل هذه الموارد إلى حياة حقيقية وذات قيمة، ومن هنا يبرز مفهوم القدرات بوصفه

أداة لتقييم العدالة بشكل أعمق وأكثر واقعية، إذ ينظر إلى ما يمكن أن يفعله الأفراد فعلياً بما لديهم من موارد، وكيف يمكن لهذه الإمكانات أن تُترجم إلى فرص حياة حقيقية (سري، ٢٠٢٢).

ويشمل هذا المفهوم نطاقاً واسعاً من العناصر الأساسية للحياة الكريمة، مثل الصحة والتعليم والمشاركة الاجتماعية، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى فرص اقتصادية تمكن الأفراد من تحسين ظروفهم المعيشية، فمثلاً قد يتمتع شخص بحق التعليم نظرياً، لكنه يفتقر إلى الوسائل الفعلية للاستفادة منه نتيجة الفقر أو التمييز الاجتماعي، وبالتالي لا تتحقق العدالة إلا إذا كانت القدرة على التعلم متاحة بشكل حقيقي وملموس (Robeyns, 2005).

من هذا المنطلق، تصبح العدالة عند "سن" عملية ديناميكية تتغير بحسب السياقات والظروف الواقعية، حيث ترتبط بتحسين القدرات والفرص الفعلية للأفراد وليس بالحقوق الشكلية وحدها، ويتيح هذا الإطار إعادة تقييم السياسات والمؤسسات ليس فقط من منظور الالتزام بالقواعد العامة، بل من منظور نتائجها على حياة الناس وقدرتهم على ممارسة حرياتهم وتحقيق رفاههم، بذلك يتحول النقاش حول العدالة من مجرد النظر إلى المبادئ المجردة إلى اهتمام متواصل بتحقيق حياة كريمة وممكنة لكل فرد ضمن المجتمع.

ثالثاً: العدالة المقارنة بدل العدالة المطلقة:

يعكس مفهوم العدالة المقارنة عند "أمارتيا سن" تحوّلًا جوهرياً في فهم العدالة من كونها هدفاً نهائياً ومثالياً إلى كونها عملية مستمرة لتقييم وتحسين الأوضاع الواقعية، ففي نقده لنظرية "جون رولز" أبرز "سن" أن السعي نحو نموذج مثالي للعدالة مهما كانت دقة الأسس المنطقية أو قوة الحجج الفلسفية، لا يعكس الواقع الملموس الذي تعيشه المجتمعات، حيث تختلف قدرات الأفراد ومواردهم وتتباين احتياجاتهم وتطلعاتهم.

من أجل ذلك فإن "سن" يقترح التركيز على المقارنة بين أوضاع مختلفة لتحديد أيها أكثر عدلاً وأيها أقل عدلاً، بدل الانشغال بصياغة نموذج نهائي ومطلق لا يمكن تطبيقه عملياً (مبشور، ٢٠٢٣).

وتتيح هذه المقاربة للمجتمعات والمخططين السياسيين تقييم السياسات والمؤسسات على أساس مدى إسهامها في تحسين حياة الأفراد وتقليل الظلم وعدم المساواة، فالمعيار هنا ليس مدى انسجام الإجراءات مع مبادئ مجردة، بل مدى قدرتها على خلق تأثير فعلي يرفع مستوى المعيشة ويوسع الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن خلال هذا المنظور تصبح المداولات المجتمعية والحوار العقلاني أدوات أساسية، إذ يسمح الحوار بمراجعة البدائل المختلفة وموازنة المصالح المتنوعة وإيجاد حلول عملية تتكيف مع الظروف المتغيرة.

كما أن العدالة المقارنة تعطي أهمية للتكيف مع السياقات المحلية والثقافية، فلا يُنظر إلى العدالة على أنها قالب واحد ينطبق على جميع المجتمعات، بل كعملية قابلة للتكيّف بحسب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يبرز مرونة المقاربة الواقعية التي تجمع بين الالتزام بالمبادئ العامة للعدالة والقدرة على التفاعل مع الواقع المعيشي، وبذلك يتحول مفهوم العدالة من معيار ثابت إلى أداة تقييم عملية تتيح تحسين الأوضاع باستمرار، مع إدراك أن العدالة المطلقة قد تكون غير قابلة للتحقق في ظل تعقيدات المجتمعات البشرية وتباين إمكاناتها.

رابعاً: العدالة الواقعية وربطها بالتنمية البشرية:

تؤكد المقاربة الواقعية لـ "أمارتيا سن" على ضرورة الربط بين العدالة والتنمية، بحيث لا يمكن النظر إلى العدالة كمفهوم مجرد أو منفصل عن ظروف الحياة الفعلية للأفراد، فالعدالة في هذا الإطار تصبح مرتبطة

مباشرة بقدرة الأفراد على تحسين حياتهم، وتحقيق رفاهية حقيقية تتجاوز الحدود الشكلية للحقوق أو توزيع الموارد، ويبرز هذا الربط بوضوح من خلال تطوير "سن" لمؤشرات التنمية البشرية، والتي تمثل أداة عملية لقياس جودة الحياة وفرص الأفراد في الصحة والتعليم والدخل، بدلاً من الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج القومي الإجمالي (Robeyns, 2005).

وتعكس هذه المؤشرات الفلسفة الجوهرية لمفهوم العدالة عند "سن"، إذ تقيس قدرة الناس على تحقيق حياة ذات قيمة ومعنى، وليس مجرد التمتع بحقوق شكلية أو الحصول على الموارد بصورة متساوية، وبذلك يصبح التقييم الواقعي للعدالة أداة فعالة لصياغة السياسات العامة، حيث يمكن للحكومات والمؤسسات تصميم برامج تنموية تستجيب بشكل ملموس لاحتياجات الأفراد وتعزز قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع (نسيبة، ٢٠٢٢).

كما أن الربط بين العدالة والتنمية البشرية يبرز أهمية مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين المجتمعات، إذ إن سياسات العدالة والتنمية لا يمكن أن تكون موحدة لكل السياقات؛ فالمعايير الواقعية للعدالة تتطلب فهم الاختلافات في إمكانات الأفراد ومواردهم وبيئاتهم، بما يتيح وضع حلول قابلة للتطبيق ومرنة تلبي احتياجات محددة لكل مجتمع، وهكذا، تتحول العدالة من مفهوم نظري مجرد إلى أداة قياس عملية، تساهم في تحسين الظروف المعيشية وتوسيع خيارات الأفراد، وتضع رفاهية الإنسان في صلب الاهتمام السياسي والاجتماعي (مربوط، ٢٠٢٥).

وفي هذا السياق، تؤكد المقاربة الواقعية أن التنمية الحقيقية لا تقتصر على النمو الاقتصادي أو زيادة الموارد، بل ترتبط بقدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم بشكل فعلي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، واستغلال قدراتهم لإحداث تغيير إيجابي في حياتهم، وبهذا تصبح العدالة مفهوماً حياً وديناميكياً، متصلًا بالواقع اليومي، ومرناً بما يكفي للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتنوعة التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

خامساً: حدود المقاربة الواقعية:

رغم ما تتميز به المقاربة الواقعية التي يقدمها "أمارتيا سن" من مرونة وقدرة على الانخراط في معالجة مشكلات العدالة بصورة عملية، فإنها تواجه مجموعة من التحديات النظرية والتطبيقية، أول هذه التحديات يرتبط بمسألة المعيارية، فعندما نقارن بين أوضاع "أكثر عدلاً" وأخرى "أقل عدلاً"، يطرح السؤال الجوهري حول المقياس الذي يُعتمد للحكم، هل هو مقياس القدرات، أم مؤشرات التنمية البشرية، أم معايير ثقافية وأخلاقية محلية؟ إن غياب معيار جامع متفق عليه قد يؤدي إلى تعددية في التقييمات تجعل المقارنة نفسها محل جدل مستمر.

ثانياً، تطرح الاختلافات الثقافية والاجتماعية عائقاً أمام التطبيق العملي لهذه المقاربة، فالمجتمعات تختلف في تعريفها للعدالة وما يندرج ضمنها، ففي حين قد ترى بعض الثقافات أن العدالة تتحقق من خلال المساواة التامة، تركز أخرى على العدالة في الفرص أو على توزيع الموارد بما يتناسب مع الجهد والمسؤولية، هذا التنوع يجعل من الصعب صياغة نموذج مقارن عالمي يلقى قبولاً واسعًا.

ثالثاً، تعاني المقاربة الواقعية من إشكالية الأولويات، إذ إنها لا تقدم ترتيباً واضحاً لما يجب أن يُعالج أولاً من بين أشكال الظلم المتعددة (الفقر، انعدام المساواة، التمييز، غياب الحريات...) وهذا قد يؤدي إلى انتقائية سياسية في اختيار ما يُعالج وما يُؤجَّل، تبعًا للمصالح أو للقدرات المتاحة في كل مجتمع.

رابعاً، رغم تركيزها على الواقع، قد تقع المقاربة الواقعية في مخاطر النسبية المفرطة، بحيث يُبرَّر وضع قائم على أنه "الأقل ظلماً المتاح"، في حين أنه لا يحقق الحد الأدنى من العدالة إذا ما قورن بمقاييس إنسانية عامة.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تقلل من قيمة المشروع الفكري لـ "أمارتيا سن"، بل تكشف عن طبيعته النقدية المفتوحة، فهو لا يقدّم نفسه كنظرية مغلقة أو مكتملة، وإنما كمنهج عملي قابل للنقاش والتطوير، يسعى إلى تحسين حياة الناس تدريجياً بدل الاكتفاء بصياغة نماذج مثالية قد تظل بعيدة المنال.

٦- استنتاجات البحث:

١. أبرز نقد "أمارتيا سن" للنظريات المثالية مثل نظرية "رولز"، محدودية النماذج المعيارية المطلقة في التعامل مع قضايا العدالة الواقعية، مما استدعى تطوير منهج بديل أكثر ارتباطاً بالتجربة الإنسانية.

٢. شكلت مقاربة القدرات التي طرحها "سن" تحولًا جذرياً في مفهوم العدالة، إذ ركّزت على ما يستطيع الأفراد فعله وتحقيقه فعلًا، بدلًا من الاكتفاء بتوزيع الموارد أو الحقوق الشكلية.

٣. جعلت العدالة المقارنة بدل العدالة المطلقة، العدالة قابلة للتطبيق العملي، من خلال السعي لتقليل أشكال الظلم وتحقيق تحسينات تدريجية، بدل البحث عن نموذج مثالي ثابت.

٤. أضفى الربط بين العدالة والتنمية البشرية بعداً عملياً على الفلسفة السياسية، حيث أصبحت مؤشرات مثل التعليم والصحة والدخل أدوات لقياس العدالة وتوجيه السياسات العامة.

٥. أتاح البعد الواقعي للمقاربة معالجة قضايا ملموسة ومعاصرة مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي والحرمان، مما جعل النظرية أكثر ارتباطاً بالسياسات التنموية.

٦. تبقى التحديات النظرية والتطبيقية قائمة أمام هذه المقاربة، خصوصاً ما يتعلق بتحديد معايير العدالة المقارنة وملاءمتها للاختلافات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات.

٧. يتمثل إسهام "سن" في الفكر الفلسفي والسياسي المعاصر في قدرته على التوفيق بين النظرية والتطبيق، وتقديم إطار يسمح بتطوير العدالة تدريجياً عبر الحوار المجتمعي والمداولات الديمقراطية.

٧- التوصيات:

١. تطوير سياسات قائمة على مقاربة القدرات من خلال التركيز على تمكين الأفراد وإتاحة الفرص الحقيقية لهم في التعليم والصحة والعمل، بدلًا من الاكتفاء بتوزيع الموارد المادية.

٢. دمج منظور العدالة المقارنة في السياسات العامة عبر تقييم مستويات الظلم والحرمان والسعي إلى تقليلها تدريجياً، بدل البحث عن حلول مثالية قد تكون بعيدة المنال.

٣. تعزيز أدوات قياس التنمية البشرية بحيث تشمل أبعاداً نوعية (مثل الحرية – الكرامة – المشاركة) إلى جانب الأبعاد الكمية، بما يعكس التصور الذي طرحه "أمارتيا سن" حول العدالة.

٤. الاستفادة من تجربة "أمارتيا سن" في الجمع بين النظرية والتطبيق لتصميم سياسات تنموية واقتصادية أكثر إنصافاً خصوصًا في الدول النامية.

٥. تشجيع الحوار المجتمعي والمؤسسي حول أولويات العدالة والقدرات التي يجب تعزيزها، بما يضمن مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع.

٨- المراجع:

١. الطويل، ليلى. ٢٠١١، *نظرية في العدالة (جون رولز). الهيئة العامة السورية للكتاب*، ص ٧٠٤.

٢. حابا، محمد. ٢٠١٩، *العدالة الاجتماعية والتوجيه المدرسي: إضاءات من خلال "مقاربة القدرات" ل أمارتيا سن (Amartya Sen). مجلة كراسات تربوية*، المجلد ١، العدد ٤، ص ١٦٢-١٨٥.

٣. مبشور، هشام. ٢٠٢٤، *نظرية العدالة كإنصاف عند رولز بين الأدوار والمتطلبات. مجلة نقد وتنوير*، العدد ١٩، ص ٢٠.

٤. مربوط، عبد الحق. ٢٠٢٥، *أمارتيا سن وبناء النظرية الجديدة في العدالة: دراسة تحليلية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، المجلد ٥، العدد ٨.

٥. نسيبة، سري. ٢٠٢٢، *مقاربة التمكين: من سن إلى نوسباوم. مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية*، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص ٨٥-١٠٤.

6. BROWN, C. 2010, *On Amartya Sen and The Idea of Justice*. *Ethics & International Affairs*, UK, Vol.24, NO.3, 309-318.

7. RAWLS, J. 1993, *Political Liberalism. Columbia University Press*, pp.435.

8. RAWLS, J. 1999, *A Theory of Justice*. 2nd , *Harvard University Press*, pp.562.

9. RAWLS, J. 1999, *The Law of Peoples. Harvard University Press*, pp.208.

10. RAWLS, J. 2001, *Justice as Fairness: A Restatement. Harvard University Press*, pp.240.

11. ROBEYNS, I. 2005, *The Capability Approach: a theoretical survey. Journal of Human Development*, Vol.6, NO.1, 93-117.

12. SEN, A. 1992, *Inequality Reexamined. Harvard University Press*, USA, pp.222.

13. SEN, A. 1999, *Development as Freedom*. 1st, *Oxford University Press*, New York.

14. SEN, A. 2009, *The Idea of Justice. Allen Lane & Harvard University Press*, India, pp.304.

15. SEN, A. 2017, *Collective Choice and Social Welfare: An Expanded Edition, Harvard University Press*, pp.432.